دور كشف التدفق النقدي في تقليل مخاطرالإنتمان والسيولة في النشاط المصرفي
بحث تطبيقي في مصرف الرشيد
The importance of cash flow statement in reducing credit risk and liquidity

جبار ياسر عبيد الفتلاوي
باحث

أ.م. د. صلاح صاحب شاكرالبغدادي
كلية التراث الجامعة

المستخلص

تواجه المصارف أنواعاً مختلفة من المخاطر المصرفية التي تحد من أداء مهامها وتحقيق أهدافها ومنها المخاطر المالية التي يستند البحث الحالي الى نوعين منها وهي مخاطر الإئتمان والسيولة. وتنشأ مخاطر الإئتمان بسبب احتمالية تأخير المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف عند استحقاقها أو عدم السداد على وفق الشروط المتفق عليها في حين تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة المصرف على تمويل أحتياجاته المالية ، أي عدم قدرته على توفير نقد لتسديد التزاماته بالأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة.وتتجسد مشكلة البحث في ضعف أهتمام إدارات المصارف بإعداد كشف التدفق النقدي ودراستهِ وتحليلهِ وتجاهل أهميته في الحد أو تقليل مخاطر الإئتمان والسيولة. إذ تستند قرارات منح الإئتمان الى دراسة قائمة الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر للمقترض دون دراسة كشف التدفق النقدي وتحليله ، وتباين إعداد كشف التدفق النقدي من موظفي القسم المالي وإدارة الإئتمان في المصرف، فضلاً عن عدم تقديم كشف التدفق من لدن الشركات المقترضة عند تقديم طلب الحصول على القروض نتيجة ضعف الخبرة والمعرفة في إعداد كشف التدفق النقدي من العاملين في الشركات المقترضة.واستند البحث الى فرضية مفادها إنَ أهتمام إدارات المصارف بإعداد كشف التدفق النقدي ودراستهِ وتحليله يسهم في التنبؤ بالعجز أو الفائض النقدي مما يساعد على تقليل مخاطر الإئتمان والسيولة ، وتمثل مجتمع البحث بالمصارف الحكومية وكانت عينة البحث مصرف الرشيد ، وتم أختيار السنوات (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦) كحدود زمانية للبحث لتوفر القوائم المالية لها وهي أحدث قوائم وبيانات مالية خلال فترة كتابة البحث ، هذا وقد جاء البحث بتوصيات وأستنتاجات وكان أهم أستنتاج أن مصرف الرشيد لم يعتمد خلال الحدود الزمانية للبحث على التحليل النوعي وتطبيق التقنيات الحديثة وبحوث طلبة الدراسات العليا وقيامه بتصنيف السيولة والإئتمان حسب توجيهات البنك المركزي العراقي ، أما أهم توصية جاء به البحث هي ضرورة أعداد كشف التدفق النقدي وفقاً للمعيار الدولي السابع والقاعدة المحاسبية رقم (٧) وتعليمات البنك المركزي العراقي .

Abstract

Banks face different types of banking risks that limit the performance of its functions and achieve its objectives, including the financial risk that is based on current research into two types including a credit and liquidity risks. And established credit risk due to the possibility of delaying the borrowers to fulfill their obligations to the bank when due or non-payments on according to the terms agreed upon, while liquidity risk arises as a result of the inability of the bank to fund the financial needs, any inability to provide cash to pay its obligations short on credit without achieving tangible loss or the inability to employ the funds properly and show the liquidity risk in the event of inadequate cash inflows to the bank for an interview cash

outflows.The research problem is embodied in the weakness of interesting banks departments prepare a cash flow analysis, study, detect and ignore its importance in reducing or reduce the credit and liquidity risks. As decisions granting credit based on the study list of the general budget and profit and loss account of the borrower without studying cash flow analysis revealed, and the variability of cash flows from the financial department staff and management of credit in the bank disclosed, as well as the lack of flow from the presence of corporate borrowers when applying for detection loans as a result of the weakness of experience and knowledge in the preparation of cash flow from working in the corporate borrowers revealed.Was based search the premise that interest banks departments prepare revealed cash flow, study and analysis contributes to predict the deficit or surplus cash, which helps to reduce the credit and liquidity risk, the population comprised of government banks The research sample Rasheed Bank, was chosen years (2004 - 2006) as a border temporal to search for the availability of financial her menus, the latest lists of financial statements during the period of research writing, this came Find the recommendations and conclusions and it was the most important conclusion that the Rasheed Bank has not been adopted by the temporal limits of the search on qualitative analysis and application of modern technologies and research postgraduate students and he classifies liquidity and credit as directed CBI, the most important recommendation was doing research is the need to prepare a cash flow detection, according to the seventh international standard accounting and al-Qaida No. (7) and the instructions of the Central Bank of Iraq.

مقدمة

تقوم إدارات المصارف بدراسة الوضع المالي لزبائنها وتحليل مدى قدرتهم على الإيفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف المقرض ، فضلاً عن معرفة مقدار السيولة المتوافرة لديها لمواجهة طلبات زبائنها من المسحوبات وحجم السيولة الكافية لتمويل مشاريع المقترضين وبيان العجز أو الفائض النقدي ، ولتحقيق ذلك فإنها تعد كشف التدفق النقدي وفقاً للمعيار الدولي السابع والقاعدة المحاسبية (٧) الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق لأهمية المعلومات التي يوفرها هذا الكشف الذي يعد من الكشوفات المهمة والتي ينبغي إعدادها في نهاية السنة المالية ضمن الحسابات الختامية ، ويوفر كشف التدفق النقدي معلومات عجزت قائمتا الدخل والميزانية عن توفيرها إذ يبين حركة النقد الداخل والخارج وتتبع حركتهِ ومصادر تمويلهِ . وتتجسد مشكلة البحث في ضعف اهتمام إدارات المصارف بإعداد كشف التدفق النقدي وتحليله وتجاهل أهميتهِ في الحد أو تقليل مخاطر الإئتمان والسيولة ، لصعوبة إعدادهِ وتحليلهِ من موظفي القسم المالي والإئتمان فضلاً عن أعتماد قسم الإئتمان في المصرف على المعلومات التأريخية المبينة في قائمتي الدخل والميزانية المقدمة من الزبون دون تقديم كشف التدفق النقدي أحد متطلبات ومعايير منح الإئتمان والتي أشارت إليهِ اللائحة الإرشادية الصادرة من البنك المركزي في ٢٠٠٥/١٢/٢٧ بأن يقدم طالب القرض كشفاً بالتدفق النقدي . وإنَ ضعف الخبرة والكفاية لدى موظفي الحسابات العاملين لدى الجهات المقترضة يؤدي الى عدم تقديم الكشف ضمن طلب الحصول على القرض . ويهدف البحث الى بيان مفهوم وأهمية كشف التدفق النقدي وطرائق إعدادهِ والتعرف على مخاطر الإئتمان والسيولة وعلاقة الكشف بها ، فضلاً عن تحديد تلك المؤشرات والنسب المالية التي تنتج من خلال تحليل كشف التدفق النقدي . وقد جاء البحث في ثلاث مباحث الأول منها يسلط الضوء على منهجية البحث والدراسات السابقة ، في حين المبحث الثاني جاء لعرض مفهوم وتعريف كشف التدفق النقدي وطرائق إعداده ومخاطر الإئتمان

والسيولة ، أما للجانب التطبيقي فقد خصص له المبحث الثالث الذي بين نبذة مختصرة عن عينة البحث وطرائق إعداد كشف التدفق النقدي بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة

المبحث الأول – منهجية البحث (Research Methodology)

١-١ مشكلة البحث : (Research Problem)

تتعرض المصارف لأنواع متعددة من المخاطر المالية ويرتكز البحث على نوعين منها هما مخاطر الإئتمان والسيولة التي تحد من قدرة المصارف على أداء مهامها وتحقيق أهدافها المرسومة وتتجسد مشكلة البحث في الآتي :

ضعف أهتمام إدارات المصارف في إعداد كشف التدفق النقدي ودراسته وتحليله وتجاهل أهميتهِ في الحد أو تقليل مخاطر الإئتمان والسيولة .

١-٢ أهمية البحث : (Research Importance)

يستمد البحث أهميتهِ من تلك المخاطر التي تشكل حيزاً كبيراً من أفكار إدارات المصارف التي تسبب خسائر للمصرف والجهاز المصرفي ككل إذا لم يتم مواجهتها والحد منها ، فضلاً عن أهمية كشف التدفق النقدي والمعلومات التي يقدمها لإدارات المصارف وما يحققهُ من الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تساعد في أتخاذ القرارات التمويلية والإئتمانية .

١-٣ هدف البحث : (Research Objectives)

١- التعرف على مخاطر الإئتمان والسيولة وأساليب مواجهتها .

٢- بيان المؤشرات والنسب المالية التي تنتج من خلال التحليل المالي لكشف التدفق النقدي .

٣- أقتراح أنموذج لإعداد وتحليل كشف التدفق النقدي باستخدام برنامج فيجوال بيسك .

١-٤ فرضية البحث : (Research Hypothesis)

يستند البحث الى فرضية مفادها :

إنَ أهتمام إدارات المصارف بإعداد كشف التدفق النقدي ودراسته وتحليله يسهم في التنبؤ بالعجز أو الفائض النقدي مما يساعد على تقليل مخاطر الإئتمان و السيولة .

١-٥ حدود البحث : (Research Limitations)

أ – الحدود المكانية

أختار الباحث مصرف الرشيد الذي يعد من المصارف الحكومية الممتازة فضلاً عن أستعداد إدارتهِ لتقديم البيانات التي تفيد البحث .

ب – الحدود الزمانية

أختار الباحث القوائم المالية للسنوات ٢٠٠٤– ٢٠٠٦ كأحدث قوائم مالية يمكن توفيرها للباحث عند كتابة البحث في سنة ٢٠٠٨ وأستعداد إدارة المصرف على تقديمها .

دراسات سابقة (Previous Studies)

١- دراسة (عمارة ، تيجاني بن عثمان ١٩٩٧)

أجريت هذه الدراسة في كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية لنيل شهادة الماجستير بعنوان " **دور قائمة التدفقات النقدية في أتخاذ القرارات** " وأختيرت عينة من الشركات المساهمة وهدفت الدراسة الى بيان مفهوم ودور قائمة التدفقات النقدية في القرارات المتخذة من لدن إدارة الشركة وتوصلت الى أن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات تمتاز بالملائمة والموثوقية وذات تأثير معنوي في القرارات الاستثمارية والإئتمانية والتشغيلية .

٢- دراسة (الوتار ، صادق عبد الجبار كرم ١٩٩٨)

قدمت الى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين في بغداد للحصول على شهادة المحاسبة القانونية بعنوان " **قائمة التدفق النقدي وسياسة إدارة النقدية** " وأعتمد الباحث على مصرف الرشيد كدراسة تحليلية وأستندت الدراسة الى الطريقة غير المباشرة فقط لأسباب إجرائية وموضوعية ووجود خلل في الدورة المستندية ، وأهم الإستنتاجات التي عرضتها الدراسة هي إنَّ الإدارة تطبق نظاماً لايتضمن أسلوب فصل المعاملات النقدية عن تلك غير النقدية ، وأمتلاك المصرف حجم سيولة ضخم خلال السنوات من ١٩٩٠- ١٩٩٤ وإنَّ المصرف حقق أنخفاضاً في النقد من الأنشطة التشغيلية .

٣- دراسة (reither , cheri , lynn ١٩٩٢)

أُجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية التي أعتمدت على تحليل النتائج لاختبار سلوك المقرضين تجاه المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية على وفق المعيار الدولي (٩٥) ومدى أعتمادهم عليها في اتخاذ قرار الإقراض إذ أعتمدت الدراسة على المؤسسات المصرفية التي بينت النتائج انها تعتمد بشكل مطلق على معلومات قائمة التدفق النقدي في صنع قراراتها الائتمانية واعتمادها على النسب المالية المشتقة من هذه القائمة لبيان مقدار المخاطرة لاسترجاع القرض الممنوح وفوائده .

المبحث الثاني -كشف التدفق النقدي ومخاطر الائتمان والسيولة

١-٢ كشف التدفق النقدي

يمثل كشف التدفق النقدي أحد القوائم المالية الأساسية التي ينتجها النظام المحاسبي التي تقدم معلومات تساعد على تقدير تحقيق التدفقات النقدية المستقبلية للتعرف على مدى الحاجة الى التمويل الخارجي وتخطيط وإدارة الموارد النقدية بكفاية (الخلايلة ،٢٠٠٤: ١٨٩) ، إذ يوضح آثار التغير في النقدية نتيجة ممارسة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها الرئيسة المتمثلة بكل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (الحبيطي ويحيى ، ٢٠٠٢ : ٢٥٦) . فهو أداة لتفسير التغير في النقدية وما يماثلها من موجودات مالية قصيرة الأجل يسهل تحويلها الى نقدية دون التعرض الى خسائر رأسمالية مثل الودائع لأجل وودائع التوفير وما يشابهها (هندي، ٢٠٠٤ : ٥٦) . إذ يعد خطوة مهمة في المجال المحاسبي لصلته الوثيقة وأهميته الكبيرة لمستخدمي البيانات المالية (قياسه ، ٢٠٠٦ : ١٦١) ،إنَّ كشف التدفق النقدي يمكن المستثمرين والدائنين من اتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة ، وإنَّ هذا الكشف لم يكن مطلوبا من الوحدات تقديمهُ ولكن مع انتشار خبر إفلاس شركة W.T Grant إحدى الشركات الأمريكية العملاقة ، فان الأمر أدى إلى نتيجة مهمة وهي ان تحليل التدفقات النقدية أصبح له أهمية جديدة ، فالدخل الصافي ليس هو المقياس الأوحد للنجاح في العمل والأهم من ذلك ان الوحدة لاتدفع التزاماتها وقوائمها من الدخل الصافي

لكنها تستطيع الدفع من خلال النقدية لذا فان الميزانية لاتفسر لنا لماذا تغير رصيد النقدية وإنَّ قائمة الدخل تتضمن الإيرادات والمصروفات وصافي الدخل وتشير كذلك إلى مصادر واستخدامات النقدية لكنها لاتفسر لنا لماذا زادت النقدية او قلت ، أما كشف التدفق النقدي فيبين المتحصلات والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال المدة أي يوضح من أين أتت النقدية وأين أنفقت ويفسر أسباب التغير في رصيد النقدية وهذه المعلومات لايمكن الوصول إليها باستخدام القوائم المالية الأخرى فقط (حماد، ٢٠٠٦ : ١٧٦) ، وتساعد المعلومات التي يقدمها كشف التدفق النقدي على تقويم قدرة الوحدة على تدبير نقدية كافية في الأجلين القصير والطويل (الديسيطي وباسيلي ، ٢٠٠٦ : ٧٣١). وتأسيساً على ما تقدم يمكن تعريف كشف التدفق النقدي بأنه أحد الكشوفات المالية التي يتطلب إعدادها نهاية السنة المالية مع قائمتي الدخل والمركز المالي ، الذي يقدم معلومات تفصيلية عن النقدية ومصادر الحصول عليها وكيفية إنفاقها وإستخدامها والإفصاح عن أسباب التغير في رصيد النقدية سواء في الزيادة او الانخفاض لرصيد النقد في نهاية المدة عن رصيد بداية المدة من خلال بيان صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية ، ويساعد الكشف المصارف على قياس السيولة المتجمعة لديه لمواجهة طلبات المقترضين والمودعين ومن جهة أخرى قياس قدرة المقترض على سداد إلتزاماته .

٢-٢ تبويب المعلومات وتصنيفها في كشف التدفق النقدي يتم عرض المعلومات في ثلاثة تصنيفات هي :

١- الأنشطة التشغيلية : (Operating Activities)

وعرفها المعيار الدولي رقم (٧) بأنها النشاطات الرئيسة لتوليد الأيراد في المصرف والنشاطات الأخرى التي لاتعد من النشاطات الأستثمارية والتمويلية .وأكد هذا التعريف مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق إذ عرفتها القاعدة المحاسبية العراقية رقم (٧) "بأنها النشاطات الرئيسة لتوليد الإيرادات والنشاطات الأخرى من غير النشاطات الاستثمارية أو التمويلية" فهي المؤشر الرئيس على قدرة الوحدة في توليد التدفقات النقدية الكافية لتسديد التزاماتها .

٢- الأنشطة الإستثمارية : (Investing Activities)

عرفها المعيار الدولي رقم (٧) بأنها "النشاطات المتمثلة في أمتلاك الموجودات طويلة الأجل والتخلص منها ،وغيرها من الإستثمارات التي لاتدخل ضمن الفقرات التي تعادل النقدية " وعرفها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية بموجب القاعدة المحاسبية العراقية رقم (٧) "بأنها تتمثل في عمليات اقتناء واستبعاد الموجودات الثابتة والاستثمارات الأخرى التي لاتدخل ضمن مكافئات النقد "وهي مهمة كونها تمثل المدى الذي يعكس مبلغ النفقات بقصد الحصول على الموارد الموجهة لتوليد الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية .

٣-الأنشطةالتمويلية : (Financing Activities)

وعرفها المعيار الدولي رقم (٧) "بأنها الانشطة التي ينتج منها تغير في حجم وتركيبة رأس المال والقروض" وعرفتها القاعدة المحاسبية العراقية رقم (٧) بأنها النشاطات الناتجة من التغيرات في حجم وتركيبة حقوق الملكية والأموال المقترضة للوحدة ، وان الإفصاح المستقل عن التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية يعد مهماً كونه ذو فائدة في التنبؤ بطلبات التدفقات النقدية المستقبلية .

٢-٣ طرائق إعداد كشف التدفق النقدي

(١)الطريقة المباشرة : وبموجبها يفصح عن التبويبات الرئيسة من إجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية ويتم الحصول على المعلومات لهذه التبويبات إماً من السجلات المحاسبية للوحدة أومن قائمة الدخل بعد تعديل المبيعات وكلفة المبيعات (إيرادات الفوائد وما شابهها ومصاريف الفوائد وما شابهها في المؤسسات المالية) وأية مفردات تحتويها قائمة الدخل(مجلس المعايير المحاسبية والرقابية / القاعدة المحاسبية العراقية ٧) .

(٢) الطريقة غير المباشرة : وبموجبها يعدل صافي الربح أو الخسارة بآثار التغيرات خلال المدة على المخزون والمدينين والدائنين عن العمليات التشغيلية ، المفردات غير النقدية مثل الاندثار و المخصصات و الضرائب المؤجلة وأرباح وخسائر العملة الأجنبية غير المتحققة ، المفردات الأخرى جميعها التي تكون آثارها النقدية تدفقات نقدية أستثمارية أو تمويلية . ويمكن عرض هذه الطريقة ببيان الإيرادات والمصاريف الظاهرة في كشف الدخل والتغيرات الحاصلة خلال المدة في المخزون والمدينين والدائنين عن العمليات التشغيلية (القاعدة المحاسبية ٧) ، فهي تقوم على تعديل رقم صافي الدخل نفسه وتحويله من أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي بدلاً من تعديل كل مفردة من مفردات قائمة الدخل كل على حدة كما هو الحال في الطريقة المباشرة (حسين،٢٠٠٦ : ١٩٧-١٩٨) وتفضل الوحدات إعداد كشف التدفق النقدي وفق الطريقة غير المباشرة ربما لسهولتها (هندي ، ٢٠٠٤ :٦٥) فهو يختلف إذن مع أنصار الطريقة المباشرة والقاعدة المحاسبية (٧) .

٢-٤ مخاطر الإئتمان :

وتعد من المخاطر المالية المهمة التي تواجهها المصارف والمؤسسة المالية بسبب عدم دفع الإلتزامات أو تأخير دفعها فتؤثر في موجوداتها وتظهر هذه المخاطر في القروض بأنواعها والأوراق المالية القابلة للتسويق والبيع باستثناء الأوراق التي تصدرها الحكومة وأخيراً في المشاركات في حق الملكية باستثناء من قدم الضمانات اللازمة (محمد، ٢٠٠٧ : ٣١). وتعد القروض من أكبر مصادر مخاطر الإئتمان التي تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية إلا إنَّ هناك العديد من الأدوات المالية الأخرى التي قد تنتج عنها مخاطر إئتمانية ككمبيالات القبول والانتربنك(مايتم من عمليات مالية بين المصارف) وتمويل التجارة وصفقات العملات والمستقبليات (Future) والمبادلات (Swap) والسندات والأسهم وخيارات البيع والشراء وتسوية المعاملات (مجلة اتحاد المصارف ،٢٠٠٤ : ٤٤) . وتنشأ هذه المخاطر بسبب أحتمالية تأخير المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف عند أستحقاقها أو عدم السداد على وفق الشروط المتفق عليها (الإمارة ، ٢٠٠٧ : ٦٧) . وتعد من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وهي تتضمن درجة تقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والإستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة ، أي خطر نكول الطرف الآخر ، أي أحتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بإلتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية للمصرف تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة (مجلة اتحاد المصارف ،٢٠٠٥ : ٦٦) ويمكن بيان نسبة مخاطر الإئتمان من خلال قسمة القروض والسلف على مجموع الموجودات(الحميري ، ٢٠٠٦،: ٢٧) .

٢-٥ مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

هي أحتمال عدم قدرة المصرف على الإيفاء بالإلتزامات عند الإستحقاق بسبب عدم القدرة على توفير التمويل اللازم أو الموجودات السائلة (مجلة اتحاد المصارف ،٢٠٠٥ : ٦٨) ، ويعرفها (المغازجي ،٢٠٠٨: ٢٩ -١٤) بأنها أحتمال تحمل المصرف لخسائر معينة بهدف توفير السيولة المطلوبة في الوقت المناسب ، وهي احتمال عدم توافر الأموال اللازمة عند الطلب عليها نتيجة لتلبية سحوبات الودائع ولمواجهة طلبات الإئتمان من الزبائن (rose,1999: 140) ، وهذه المخاطر ترتبط بالمقرض وليس بالمقترض، وتنشأ من أحتمال عدم قدرة المصرف على تسديد إلتزاماته في الوقت المحدد فتنشأ ما يعرف بمخاطر الفشل أو المواءمة بين السحوبات النقدية للزبائن وتسديدات الزبون المقترض أو تنشأ عندما لا تتطابق عملة القرض مع عملة الودائع عندما يتم تقديم قروض بالعملة الأجنبية من ودائع بالعملة المحلية (Marcus&other,2001:289). وتذكر(الإمارة ،٢٠٠٧ : ٦٩) إنَّها تعني عدم قدرة المصرف على تمويل أحتياجاته المالية أي عدم قدرتهِ على توفير نقد لتسديد إلتزاماته بالأجل القصير ، إذ تشير إلى أنها خطورة نفاد النقد عندما يكون ضروريا لتلبية سحوبات الودائع ولمواجهة الطلبات الإئتمانية للزبائن المفضلين والإستجابة لطلباتهم النقدية الضرورية الأخرى (Rose,1991:140) ، وبهذه المخاطر يكون المصرف غير قادر على الإلتزام بتعهداته المتمثلة بدفع الودائع ومواجهة حالات الطلب على قروض جديدة وفق آجال متفق عليها مع الزبون (Hample,1994:67). ولقياس السيولة يمكن أعتماد نسب مئوية منها (نسبة التسهيلات الى الودائع ، نسبة الموجودات السائلة الى الودائع ، نسبة الودائع الى الموجودات ، نسبة التسهيلات الى الموجودات ، نسبة الموجودات السائلة الى الموجودات) . أما (جمعة ،٢٠٠٠: ٢٠٩- ٢١٠) و(الحميري،٢٠٠٦ :٣٠) فإنهما قدما مجموعتين من المقاييس هي (الساكنة وتمثل نسبة التداول والسيولة السريعة) ، (الحركية وتمثل نسبة الأحتياطي القانوني ، السيولة القانونية ، نسبة الرصيد النقدي ، نسبة توظيف الأموال)

٢-٦ التحليل المالي وأهميته :

يعد خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي ، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للوحدة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، ويعد أداة للكشف عن مواطن القوة ليتم أستغلالها ومواطن الضعف للتعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكراً لكي لا تعيق الخطط المستقبلية (الهندي ، ٢٠٠٤ : ٣٧)، فيتم تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات المالية التأريخية التي تحتويها القوائم المالية إلى كم أقل وأكثر فائدة في عملية إتخاذ القرارات (شمخي والجزراوي ، ١٩٩٨ : ٤٢) ، ويرتكز التحليل على إعداد القوائم المالية اللازمة لتقييم ربحية الوحدة وتحديد الإحتياجات المالية ومدى مقابلتها للإلتزامات المختلفة وإظهار مركزها المالي خلال سنوات الإنشاء والتشغيل (باز ، ١٩٨٦ :١٧٥). والتحليل المالي من أهم مصادر الحصول على معلومات عن طالبي الإئتمان و دراسة تحليلية للبنود المختلفة التي تتضمنها القوائم المالية للوحدة المقترضة(أللوزي وزويلف ، ١٩٩٧ : ١٦٠) ، إذ أنه عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تفيد في عملية إتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات ، وتفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل إتخاذ قرارات مستقبلية (الحيالي،٢٠٠٤: ٢٢) .

ويرى (Carcello&etal,2006:672) إنه تشخيص حالة من الحالات وإبراز نقاط الضعف أو القوة فيها ولابد من التمييز بين نوعين من التحليل هما التحليل بالنسب المالية والتحليل بالأساليب الكمية ، وفي المصارف يعد التحليل المالي أداة معاصرة في تقييم أداء المصرف فالكشوف المالية لوحدها وبوضعها (الخام) لاتمكن إدارة المصرف من رقابة الأداء إلا بعد إعادة صياغتها على شكل مؤشرات مالية وائتمانية ذات مغزى محدد ودلالة معينة في تشخيص سمات ومتغيرات الأداء دورياً (عبود ، ٢٠٠٨ : ٤٦٩) ، وتتمثل أهمية التحليل المالي في دراسة البيانات لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في الوحدة الإقتصادية والذي يمد متخذي القرارات بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في أتخاذ القرارات الرشيدة ، ويساعد على تقييم الجدوى الإقتصادية لإقامة المشاريع وتقويم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة الوحدة وحمايتها من الإنحرافات(الحيالي ، ٢٠٠٤ : ٢٤) ، و تقييم الوحدة الإقتصادية من حيث سيولتها وربحيتها ومقارنة أدائها مع الوحدات الأخرى وأدائها لعدد من السنوات (Kieso,2000:673) ، فيعد أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق ووسيلة للمدير المالي لمعرفة قدرات وحداته المالية والإدارية وذو فائدة في أتخاذ القرارات لأغراض الرقابة الداخلية للتعرف المبكر عن ظاهرة خطرة تواجه الوحدة أو المصرف لمجابهتها (عبود ، ٢٠٠٨ : ٤٤٨) .

المبحث الثالث – الجانب التطبيقي

١- <u>نبذة عن مصرف الرشيد ونشاطه :</u>

نصت المادتان (١) و(٣) من قانون تأسيس مصرف الرشيد رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٨ "" على أن يؤسس مصرف تجاري بآسم مصرف الرشيد يكون مركزه بغداد وله الصلاحية في فتح فروع ومكاتب داخل القطر وخارجه وبرأسمال ١٠٠ مليون دينار عراقي يدفع من الخزينة العامة "" . أما المادة (٢) من النظام الداخلي لمصرف الرشيد ذي الرقم (٧) لسنة ١٩٩٨ فقد نصت على أن"" المصرف وحدة إقتصادية ممولة ذاتياً ومملوكة للدولة بالكامل ويتمتع بشخصية معنوية وأستقلال مالي وإداري ويعمل على وفق أسس إقتصادية ويهدف الى الأسهام في دعم الإقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية وأستثمار الأموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية ""وبدأ المصرف بمزاولة نشاطهِ فعلاً في ١٩٨٩/١/١ ، وتحول الى شركة عامة في سنة ١٩٩٨ بموجب قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ ، وبتاريخ ٢٠٠١/١٢/٤ أصبح رأسمال المصرف ملياري دينار عراقي. وللمصرف (٥٤) فرعاً و(٢١) مكتباً في بغداد ، و(٦) مكاتب خارج بغداد . وحدد النظام الداخلي للمصرف ذي الرقم (٧) لسنة ١٩٩٨ في المادة (٣) منه الأنشطة أو الأعمال التي يقوم بها المصرف نذكر منها :

١- قبول الودائع المصرفية بأنواعها وأستثمار الأموال والفوائد النقدية في مختلف أوجه الإستثمار .

٢- الإقراض والتسليف عن طريق منح التسهيلات الإئتمانية النقدية لمختلف النشاطات لزبائنهِ .

٣- ممارسة الأعمال التجارية من نقل وخزن وتأمين وتسويق وفتح المعارض والمخازن وأستيراد وشراء وبيع وايجار وأستئجار وسائل النقل المختلفة والآلات والأدوات والخدمات التي تقتضيها أعمال المصرف ، وأمتلاك الأموال المنقولة وغير المنقولة ومختلف المكائن والعدد ووسائل النقل وتسجيلها بأسمه وبيعها ورهنها وإيجارها وأستئجارها وأجراء التصرفات القانونية كافة بشأنها .

٤- إجراء المناقصات والمزايدات والدخول في مختلف التعهدات مع سائر القطاعات الإقتصادية العراقية وقبول الوكالات وعقد مختلف العقود وممارسة المعاملات جميعها سواء بمفرده أو لحسابه أو بالاشتراك مع الغير ، والمشاركة مع الشركات والمؤسسات العراقية والعربية والأجنبية لتنفيذ الأعمال ذات العلاقة بأهداف المصرف داخل القطر .

٥- فتح الحسابات الجارية والودائع الثابتة وحسابات التوفير لدى المصارف العراقية والعربية والأجنبية بالعملة الوطنية والأجنبية وفق الضوابط والتعليمات والقوانين .

٦- إصدار وقبول الشيكات والسفاتج والسندات لأمر وسندات القبض وبوليصات التأمين ، وله إصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية وفتح الاعتمادات المصرفية وتمديدها وتعديلها والغائها .

٢- إعداد كشف التدفق النقدي لمصرف الرشيد لسنتي ٢٠٠٥,٢٠٠٦

يهدف هذا الجزء الى بيان كشف التدفق النقدي لمصرف الرشيد لسنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وفقاً للطريقة المباشرة وغير المباشرة ، والتحليل المالي للكشف بمجموعة من النسب المالية .

كشف (١) كشف التدفق النقدي لسنة ٢٠٠٥ لمصرف الرشيد(الطريقة المباشرة)

كشف التدفق النقدي لمصرف الرشيد للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١ وفقاً للطريقة المباشرة

البيان	المبلغ بالملايين
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	
إيرادات العمليات المصرفية	١٧٠٥٧
إيرادات الأستثمارات	٥٤٦٧٨
إيرادات تحويلية	٢٠٦٩
إيرادات أخرى	٤١٣٤
مصروفات العمليات المصرفية	(٢٧٠١٩)
مصروفات إدارية	(٢٧٠٠٠)
مصروفات تحويلية	(٢٣٨٩)
مصروفات أخرى	(١٦٠١)
يضاف الإندثار	٢٤٧٦
التدفق النقدي قبل التغير بالموجودات والمطلوبات التشغيلية	٢٢٤٠٥
التغير النقدي في الموجودات التشغيلية	
تطرح الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً	(٢٣)
تطرح زيادة القروض والتسليفات	(٢٣١٨٢)
تطرح الزيادة في الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة	(٢١٣٢٤)
يضاف النقص في المدينين	٣٠١٤٧١
	٢٥٦٩٤٢
التغير النقدي في المطلوبات التشغيلية	
يضاف زيادة الحسابات الجارية والودائع	٤٢٩٦
يطرح فوائد مستحقة	(٤٨٠٠)
يضاف الزيادة في الدائنين	٦٦٦٣٤٥
	٦٦٥٨٤١
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	٩٤٥١٨٨
التدفق النقدي من الأنشطة الأستثمارية	
زيادة في الإستثمارات طويلة الأجل	(٦٤٦)
زيادة في الإستثمارات قصيرة الأجل	(١١٥٥٦٩٣)
يضاف نقص في الموجودات الثابتة	٩٨٨
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الأستثمارية	(١١٥٥٣٥١)
صافي التدفق النقدي	(٢١٠١٦٣)
يضاف رصيد النقدية في٢٠٠٤/١٢/٣١	٢٨٨٨٨٤٦
= رصيد النقدية في٢٠٠٥/١٢/٣١	٢٦٧٨٦٨٣

يبين كشف التدفق النقدي أنَّ صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لمصرف الرشيد لسنة ٢٠٠٥ هو موجب إذ كان (٩٤٥١٨٨) نتيجة طرح المصروفات التشغيلية من الأيرادات التشغيلية وإضافة أندثار سنة ٢٠٠٥ مما يشير الى أرتفاع حجم الأيرادات التشغيلية عن المصروفات التشغيلية نتيجة أرتفاع حجم إيرادات الإستثمارات برصيد(٥٤٦٧٨) في حين بلغ أعلى رصيد للمصروفات بحجم (٢٧٠١٩) لمصروفات العمليات المصرفية ،فضلاً عن أنَّ التغير في الموجودات بلغ (٢٥٦٩٤٢) والتغير في المطلوبات (٦٦٥٨٤١) وكلاهما كان موجباً مما أسهم في تحقيق صافي تدفق نقدي تشغيلي موجب. وإنَّ صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية الموجب يساعد المصرف على توليد النقدية مما يؤثر ذلك في قرارات الدائنين والمستثمرين والجدارة الإئتمانية للمصرف وتعزيز سيولتهِ ، أما صافي التدفق النقدي من الأنشطة الأستثمارية للمصرف فكان سالباً نتيجة الزيادة في الأستثمارات المالية قصيرة الأجل ، مما يشيرالى توظيف أموال المصرف في أستثمارات مالية قصيرة الأجل تسهم في توفير السيولة النقدية وتحقيق العوائد للمصرف مستقبلاً، ومما يلحظ على الكشف أن صافي التدفق النقدي لمصرف الرشيد كان سالباً إذ بلغ (٢١٠١٦٣) مما أدى الى أنخفاض رصيد النقدية في ٣١ /١٢ / ٢٠٠٥ عن رصيد النقدية في ١/١ /٢٠٠٥ ، وقد يكون ذلك مؤشر غير جيد للمصرف بأنخفاض النقدية .

وبهدف تقديم معلومات مهمة تسهم في اتخاذ القرارات المالية والإئتمانية تساعد إدارة المصرف على أتخاذ القرارات المتعلقة بالسيولة المصرفية وإمكانية تسديد الإلتزامات دونما خسارة في بيع موجودات المصرف ، فضلاً عن إمكانية منح الإئتمان والتوسع في الإستثمارات المالية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التحليل المالي لكشف التدفق النقدي للمصرف مع مصارف أخرى وتحليل أفقي للكشف لسنتين، ومن خلال مجموعة من النسب المالية تسهم في تقديم مؤشرات مالية وكما موضح في ادناه :

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = $\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية}} \times ١٠٠$

$= \frac{77938}{58009} \times ١٠٠ = ١٣٤\%$ ويتضح أنَّ نسبة كفاية التدفقات النقدية جيدة نتيجة زيادة حجم التدفقات الداخلة على التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة وذلك يعد مؤشراً جيداً لسياسة المصرف الإئتمانية والإستثمارية .

نسبة النقدية التشغيلية = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الربح}} \times ١٠٠$

$= \frac{945188}{13475} \times ١٠٠ = ٧٠١٤\%$ ويبين مدى قدرة أرباح المصرف على توليد تدفق نقدي تشغيلي ،إذ يتضح أنَّ نسبة صافي التدفق التشغيلي الى صافي الربح بلغت ٧٠١٤% .

العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الموجودات}} \times ١٠٠$

$= \frac{945188}{5308705} \times ١٠٠ = ١٧,٨٠٤\%$

وتبين النسبة مدى قدرة موجودات المصرف على توليد تدفق نقدي تشغيلي ،إذ يلحظ حجم الموجودات الى التدفق التشغيلي وهي نسبة جيدة .

نسبة التدفق النقدي الى المطلوبات المتداولة = $\frac{\text{التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times ١٠٠$

$= \frac{945188}{5275536} \times ١٠٠ = ١٧,٩١٦\%$

يتضح أرتفاع حجم المطلوبات المتداولة الى حجم التدفق النقدي التشغيلي نتيجة أرتفاع الحسابات الجارية والودائع والدائنين .

نسبة اليسر المالي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / الديون طويلة الأجل x ١٠٠

= 945188 / 19193 x ١٠٠ = ٤٩٢٥,٦٤% يتضح أنَّ نسبة اليسر المالي جيدة للمصرف، نتيجة زيادة صافي التدفق النقدي وأنخفاض في حجم الديون طويلة الأجل وهي تمثل قروضاً مستلمة .

نسبة التدفق النقدي التشغيلي = التدفق النقدي قبل التغير في الموجودات والمطلوبات / صافي التدفق النقدي التشغيلي x ١٠٠

= 22405 / 945188 x ١٠٠ = ٢,٣٧% يتضح أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي نسبة موجبة مما يشير الى نسبة جيدة للتدفق النقدي التشغيلي والذي يعكس سياسة تحصيل الديون .

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية x ١٠٠

= 945188 / (646+1155693) = 945188 / 1156339 x ١٠٠ = ٨١,٧٣٩%

وتبين النسبة إمكانية التدفق النقدي التشغيلي لتغطية التدفقات النقدية الخارجة ، ويتضح من النسبة أنها تعد مؤشراً موجباً لتغطية النقدية .

ووفقاً للطريقة غير المباشرة لإعداد كشف التدفق النقدي، يتم تعديل صافي الربح المعد على أساس الإستحقاق ، ويوضح الكشف أضافة الخسائر الرأسمالية المخصومة وطرح الأرباح الرأسمالية المضافة عند تحديد صافي التدفق النقدي ، فضلاً عن إضافة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بعد طرحهِ من رصيد المدينين ومخصص السلف الشخصية بعد طرحهِ من رصيد القروض والسلف . كشف (٢) كشف التدفق النقدي لسنة ٢٠٠٥ لمصرف الرشيد (الطريقة غير المباشرة)

كشف التدفق النقدى لمصرف الرشيد للسنة المالية المنتهية فى	٢٠٠٥/١٢/٣١ وفقاً للطريقة غير المباشرة
صافي الربح	١٣٤٧٥
يضاف الأندثار	٢٤٧٦
يضاف ديون مشطوبة	٣٩٧٩
يضاف خسائر رأسمالية	٢٤٣
يضاف نقص في المدينين	٣٠١٤٧١
يضاف زيادة الحسابات الجارية والودائع	٤٢٩٦
يضاف خسارة تقييم العملات	١٣٥٦٩٦٦
تطرح أرباح بيع وشراء العملات	(٣٣٠)
تطرح أرباح المساهمات الخارجية	(١٠٨)
تطرح زيادة مصاريف مدفوعة مقدماً	**(٢٣)**
يطرح نقص مصاريف مستحقة	**(٢٠١٦)**
تطرح إيرادات رأسمالية	**(١١٠٠٣)**
يطرح مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص فوائد المتوقفين عن الدفع	**(٧٨٥٢)**
يطرح مخصص السلف الشخصية	**(٧٣٥)**
تطرح زيادة القروض والسلف	**(٢٣١٨٢)**
تطرح زيادة الأوراق التجارية	**(٢١٣٢٤)**
تطرح زيادة الدائنين	(٦٦٦٣٤٥)
تطرح فوائد مستحقة	(٤٨٠٠)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	٩٤٥١٨٨
تطرح زيادة في الإستثمارات طويلة الأجل	**(٦٤٦)**
تطرح زيادة في الإستثمارات قصيرة الأجل	**(١١٥٥٦٩٣)**
يضاف نقص في الموجودات الثابتة	**٩٨٨**
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية	**(١١٥٥٣٥١)**
صافي التدفق النقدي	**(٢١٠١٦٣)**
يضاف رصيد النقدية في ٢٠٠٤/١٢/٣١	**٢٨٨٨٤٦**
= رصيد النقدية في ٢٠٠٥ /١٢/٣١	**٢٦٧٨٦٨٣**

كشف (٣) كشف التدفق النقدى لسنة ٢٠٠٦ لمصرف الرشيد (الطريقة المباشرة)

كشف التدفق النقدي لمصرف الرشيد للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١ وفقاً للطريقة المباشرة

البيان	المبلغ بالملايين
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	
إيرادات العمليات المصرفية	١٨٢٣٦
أيرادات الأستثمارات	١١٥٠٤٣
أيرادات تحويلية	٢٧
إيرادات أخرى	٥٧٦٧
مصروفات العمليات المصرفية	(٢٤٤٦٨)
مصروفات إدارية	(٢٩٢٧٧)
مصروفات تحويلية	(٣٠٦٧)
مصروفات أُخرى	(٤٤٠)
يضاف الإندثار	٢٠٧٢
التدفق النقدي قبل التغير بالموجودات والمطلوبات التشغيلية	٨٣٨٩٣
التغير النقدي فى الموجودات التشغيلية	
التغير النقدي في المطلوبات التشغيلية	
تطرح زيادة القروض والتسليفات	(٧٥٤٤٦)
تطرح الزيادة في الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة	(٩٦٤٠٢)
يضاف النقص في المدينين	٢٤٩٣
	(١٦٩٣٥٥)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	٤٥٤٥٢٠
تضاف زيادة الحسابات الجارية والودائع	٧٣٢٠٢٥
تطرح فوائد مستحقة	(١٩٢٩٢)
يطرح النقص في الدائنين	(١٧٢٧٥١)
	٥٣٩٩٨٢
التدفق النقدى من الأنشطة الأستثمارية	
زيادة في الإستثمارات طويلة الأجل	(٤٤٨)
زيادة في الإستثمارات قصيرة الأجل	(٤٣٢٧٧٨)
تطرح زيادة في الموجودات الثابتة	(١٦١٤)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية	(٤٣٤٨٤٠)
صافي التدفق النقدي	١٩٦٨٠
يضاف رصيد النقدية في٢٠٠٥/١٢/٣١	٢٦٧٨٦٨٣
=رصيد النقدية في٣١ /١٢/ ٢٠٠٦	٢٦٩٨٣٦٣

في سنة ٢٠٠٦ حقق المصرف تدفقاً نقدياً تشغيلياً موجباً إذ بلغ (٤٥٤٥٢٠) نتيجة أرتفاع حجم التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة على التدفقات النقدية الخارجة ، إذ بلغ التغير النقدي (٨٣٨٩٣) موجباً ، في حين بلغ التغير النقدي في الموجودات سالباً بمقدار (١٦٩٣٥٥) وبلغ التغير النقدي في المطلوبات (٥٣٩٩٨٢) موجباً . ومما يلحظ على كشف التدفق النقدي أنَّ صافي التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية كان سالباً بمقدار (٤٣٤٨٤٠) نتيجة الزيادة في الأستثمارات المالية القصيرة والطويلة الأجل والزيادة في الموجودات الثابتة وتطرح الزيادة كونها تمثل تدفقاً نقدياً خارجاً ، أماً صافي التدفق النقدي فكان (١٩٦٨٠) نتيجة طرح صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية من صافي التدفق النقدي من الأنشطة الأستثمارية ويمثل مقدار الزيادة في رصيد النقدية ، وكما تم تحليل كشف التدفق النقدي لسنة (٢٠٠٥) يتم تحليل كشف سنة (٢٠٠٦) لبيان مؤشرات مهمة تساعد على أتخاذ القرارات ودراسة الحالة المالية مما يقدم معلومات عن مدى كفاية النقد ودرجة اليسر المالي التي يتمتع بها المصرف ويتم ذلك من خلال :

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = $\frac{139073}{57252}$ x ١٠٠ = ٢٤٢,٩١٣ %

نسبة النقدية التشغيلية = $\frac{454520}{102479}$ x ١٠٠ = ٤٤٣,٥٢٥%

العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي = $\frac{454520}{5931317}$ x ١٠٠ = ٧,٧%

نسبة التدفق النقدي الى المطلوبات المتداولة = $\frac{454520}{5880916}$ x ١٠٠ =٧,٧%

نسبة اليسر المالي = $\frac{454520}{19193}$ x ١٠٠ = ٢٣٦٨%

نسبة التدفق النقدي التشغيلي = $\frac{83893}{454520}$ x ١٠٠ = ١٨,٥%

نسبة تغطية النقدية = $\frac{454520}{434840}$ x ١٠٠ =١٠٥%

ومما تقدم يلحظ أنَّ نسبة كفاية التدفقات النقدية لسنة (٢٠٠٦) هي أعلى من نسبة كفاية التدفقات النقدية لسنة (٢٠٠٥) إذ بلغت (٢٤٢,٩١٣%) في (٢٠٠٦) و(١٣٤%) في (٢٠٠٥) نتيجة أرتفاع حجم التدفقات النقدية الداخلة خلال سنة (٢٠٠٦) ، أماً مؤشر النقدية فكان أعلى في سنة (٢٠٠٥) إذ بلغ (٧٠١٤%) و(٤٤٣,٥٢٥%) سنة (٢٠٠٦) نتيجة أرتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي لسنة (٢٠٠٥) ، وبلغت نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي (١٧,٨٠٤%) في (٢٠٠٥) وهي أعلى من سنة (٢٠٠٦) التي بلغت (٧,٧%) نتيجة أرتفاع حجم الموجودات مما يشير الى علاقة عكسية بين حجم الموجودات ونسبة العائد على الموجودات من التدفق ، أما نسبة التدفق الى المطلوبات المتداولة كانت نسبة عالية في (٢٠٠٥) بمقدار (١٧,٩١٦%) وهي أقل من ذلك في سنة (٢٠٠٦) التي بلغت (٧,٧%) ، وعند مقارنة نسبة اليسر المالي لسنتي (٢٠٠٥و٢٠٠٦) يلحظ أنَّ أعلى نسبة كانت في (٢٠٠٥) إذ بلغت (٤٩٢٤,٦٤%) نتيجة أرتفاع حجم صافي التدفق النقدي التشغيلي . وتبين نسبة التدفق النقدي لسنة ٢٠٠٦ أعلى من سنة ٢٠٠٥ إذ بلغت (١٨,٥%) وبنسبة (٢,٣٧%) لسنة٢٠٠٥ ، أماً نسبة تغطية النقدية فجاءت بنسبة (١٠٥%) لسنة ٢٠٠٦ وهي أفضل من سنة ٢٠٠٥ التي بلغت (٨١,٧٣٩%) .

كشف (٤) كشف التدفق النقدي لمصرف الرشيد لسنة ٢٠٠٦ (الطريقة غير المباشرة)

كشف التدفق النقدي لمصرف الرشيد للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١ وفقاً للطريقة غير المباشرة	
صافي الربح	١٠٢٤٧٩
يضاف الإندثار	٢٠٧٢
تضاف ديون مشطوبة	٢٧٤٥
تضاف خسائر رأسمالية	٢٢٥
يضاف نقص في المدينين	٢٤٩٣
تضاف زيادة الحسابات الجارية والودائع	٧٣٢٠٢٥
تطرح أرباح بيع وشراء العملات	(٥٥٩)
تطرح أرباح المساهمات الخارجية	(٥٩)
تطرح زيادة مصاريف مدفوعة مقدماً	(٧٢)
يطرح نقص مصاريف مستحقة	(٤٣٠)
تطرح إيرادات رأسمالية	(٣٩٩٢)
يطرح مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص فوائد المتوقفين عن الدفع	(١٠٥٥٢)
يطرح مخصص السلف الشخصية	(٣٧٨٣)
تطرح زيادة القروض والسلف	(٧٥٤٤٦)
تطرح زيادة الأوراق التجارية	(٩٦٤٠٢)
يطرح نقص الدائنين	(١٧٢٧٥٥١)
تطرح فوائد مستحقة	(١٩٢٩٢)
تطرح أرباح تقييم العملات	(٤١٨٤)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	٤٥٤٥٢٠
يطرح زيادة في الإستثمارات طويلة الأجل	(٤٤٨)
يطرح زيادة في الإستثمارات قصيرة الأجل	(٤٣٢٧٧٨)
يطرح زيادة في الموجودات الثابتة	(١٦١٤)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية	(٤٣٤٨٤٠)
صافي التدفق النقدي	١٩٦٨٠
يضاف رصيد النقدية في ٢٠٠٥/١٢/٣١	٢٦٧٨٦٨٣
= رصيد النقدية في ٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٦٩٨٣٦٣

ويلحظ مما تقدم أهمية المعلومات التي يقدمها كشف التدفق النقدي الذي يخدم المصرف والمقترض معاً ، إذ تبين أهمية التحليل المالي لكشف التدفق النقدي والمعلومات التي يقدمها لمتخذي القرارات المصرفية من خلال دراسة الكشف وبيان النسب والمؤشرات المالية لتقديم صورة واضحة لحجم السيولة المصرفية لتسديد ألتزامات المصرف تجاه زبائنهِ وإمكانية التوسع في منح التسهيلات الإئتمانية . وفي مصرف الرشيد لم يتم إعداد كشف التدفق النقدي ضمن الحسابات الختامية للمصرف خلال الحدود الزمانية للبحث سوى سنة(٢٠٠٦) التي تم إعداد كشف التدفق النقدي لها ولكن لأغراض رقابية داخلية دون تدقيقهُ من ديوان الرقابة المالية ، ومن خلال الزيارات الميدانية للباحث للمصارف الحكومية والأهلية أتضح عدم أعتماد الكشف في المصارف الحكومية . لكن أغلب المصارف الأهلية تعتمد الكشف في تقييم السيولة ومنح الإئتمان للتنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية وأساليب مواجهة العجز أو الفائض في السيولة وتفادي مخاطر الإئتمان . ويمكن قياس مخاطر الإئتمان من خلال نسبة القروض والسلف الى مجموع الموجودات وكما مبين ذلك في الجدول الآتي :

الجدول (١) نسب مخاطر الإئتمان

السنة	القروض والسلف	الموجودات	النسبة %
٢٠٠٤	١٠٦٥٩٧	٤٢٧٩٠٠٦	٢,٥
٢٠٠٥	١٣٠٩٥٥	٥٣٠٨٧٠٤	٢,٥
٢٠٠٦	٢٠٣٣٥٣	٥٩٣١٣١٦	٣,٤
المتوسط	١٤٦٩٦٨	٥١٧٣٠٠٩	٢,٨

يوضح الجدول (١) نسب مخاطر الإئتمان التي يواجهها المصرف وكانت أعلى نسبة لها سنة(٢٠٠٦) بمقدار(٣,٤%) وهي أعلى من متوسط النسبة نتيجة أرتفاع القروض والسلف بمقدار (٥٥%) ، وجاءت نسبة مخاطر الإئتمان متساوية لسنتي (٢٠٠٤، ٢٠٠٥) نتيجة نمو القروض والسلف بمقدار (٢٣%) والموجودات بنمو طفيف بمقدار (٢٤%) . ويمكن عرض النسب أعلاه في الشكل الآتي :

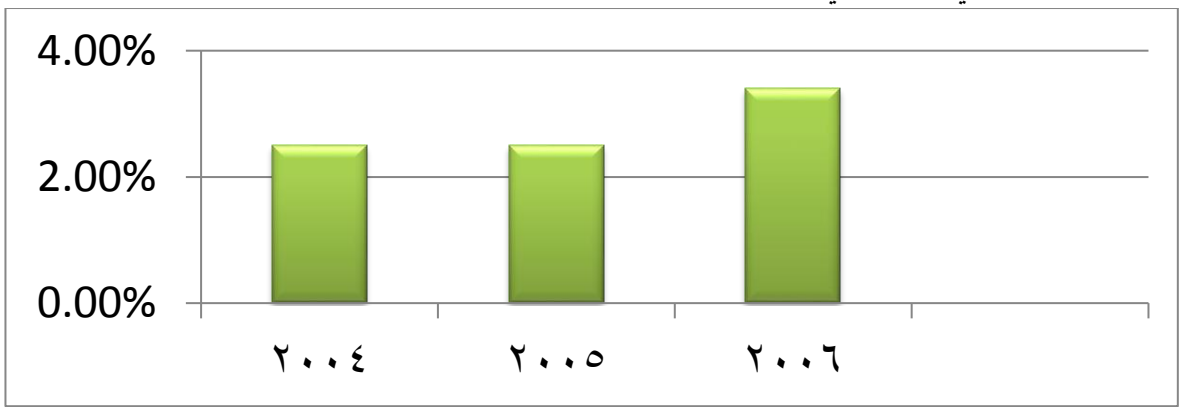

ومن أهم نسب قياس السيولة المستخدمة هي نسبة توظيف الأموال والتي تبين حجم توظيف الأموال، إذ يقوم المصرف بتوظيف أموالهِ في مجالات منح الإئتمان النقدي والإستثمارات بما يحقق أهداف المصرف في الربحية شرط عدم تعارض ذلك مع مبدأ توافر السيولة . ويعد المصرف ناجحاً حينما يحقق المواءمة بينهما ويتم عرض هذه النسبة أمَّا بقسمة مجموع الإئتمان النقدي والإستثمارات على مجموع الموجودات أو مبلغ القروض والسلف الى مجموع الودائع ، ويمكن بيان هذه النسبة من خلال الجدول الآتي :

الجدول (٢) نسبة توظيف الأموال

السنة	الإئتمان النقدي	الأستثمارات	المجموع	الموجودات	النسبة%
٢٠٠٤	١٧٥٤٢٥	٧٦٩٧٤١	٩٤٥١٦٦	٤٢٧٩٠٠٦	%٢٢,١
٢٠٠٥	٢٢١١٠٧	١٩٢٦٠٧٩	٢١٤٧١٨٦	٥٣٠٨٧٠٤	%٤٠
٢٠٠٦	٣٨٩٩٠٧	٢٣٥٩٣٠٤	٢٧٤٩٢١١	٥٩٣١٣١٦	%٤٦

يبين الجدول إنَّ أعلى نسبة توظيف بمقدار (٤٦%) سنة (٢٠٠٦) نتيجة توسع المصرف في منح القروض والتسليفات وخصم الأوراق التجارية ومما يلحظ نمو مجموع الإئتمان النقدي والإستثمارات من سنة (٢٠٠٥- ٢٠٠٦) بنسبة نمو (٢٨%) ، وأن أقل نسبة توظيف للأموال بلغت (٢٢,١%) سنة (٢٠٠٤) وأرتفعت تلك النسبة الى (٤٠%) سنة (٢٠٠٥) نتيجة نمو الأستثمارات بنسبة (١٢٧%) ، ويمكن عرض تلك النتائج من خلال الشكل الآتي :

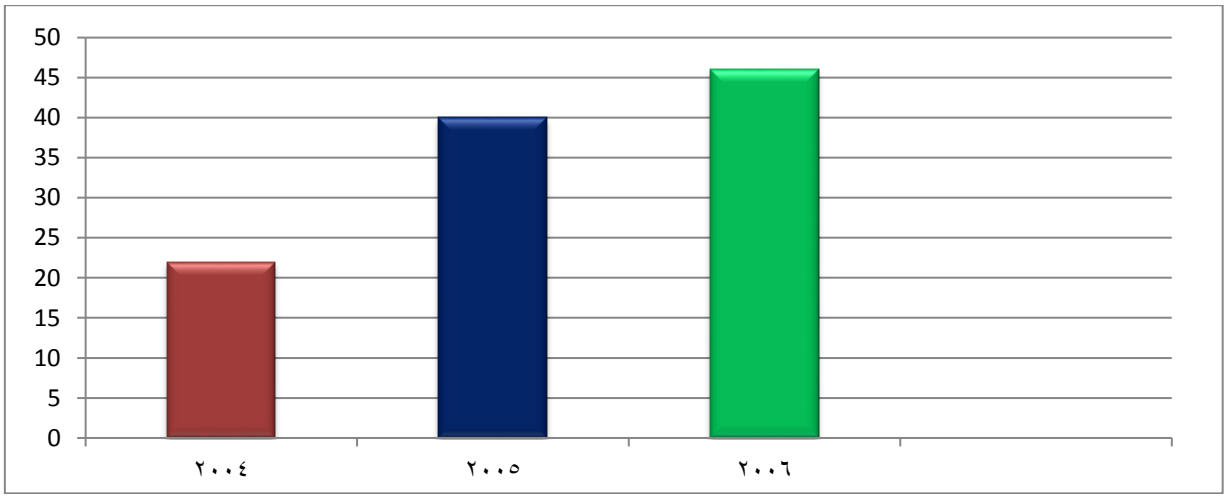

ومن خلال المتابعة الميدانية للباحث عن أسباب ضعف وتباين إعداد كشف التدفق النقدي من ذوي الإختصاص وجد أن يتم تذليل تلك الصعوبات التي يواجهها من يقوم بإعداد ذلك الكشف، وفكر الباحث بأستخدام الحاسوب بعد دراسة مستفيظة للبرامج التي يمكن أن تحقق ما يصبو اليهِ من هدف جوهري وهو مساعدة ذوي الإختصاص والمهتمين بإعداد كشف التدفق النقدي بسهولة ويسر مما يتيح السرعة والدقة في إعداد الكشف ، وبالنظر للخبرة المتواضعة للباحث في إعداد برنامج لذلك واجه صعوبات في تحقيق ذلك مما تطلب الإستعانة بمجموعة من المصادر ومواقع الأنترنيت والإشتراك في دورة تدريبية بهدف تقديم جهد متواضع يمكن لأدارة المصرف وذوي الإختصاص والمهتمين في إعداد كشف التدفق النقدي . ويقدم الباحث نبذة عن البرنامج وصور من خطوات إعداد كشف التدفق النقدي وبالطريقتين المباشرة وغير المباشرة لسنتي (٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦) ، فضلاً عن التحليل المالي للكشف من خلال تلك المؤشرات والنسب المالية وفق نظام برمجي تم بناؤه بلغة البرمجية المرئية (Visual Basic 6) .

الإستنتاجات

١-لم يعد المصرف خلال الحدود الزمانية للبحث كشف التدفق النقدي بأستثناء سنة ٢٠٠٦ وبالطريقة المباشرة فقط .

٢-على الرغم من إصدار التعليمات والتوجيهات من البنك المركزي العراقي بتصنيف السيولة والإئتمان وإعداد كشف التدفق النقدي وأعتماد التحليل النوعي وتطبيق التقنيات الحديثة وبحوث طلبة الدراسات العليا لم يعتمد المصرف خلال الحدود الزمانية للبحث على ذلك .

٣-حقق المصرف صافي تدفق نقدي تشغيلي بمقدار(٩٤٥١٨٨) موجب في سنة ٢٠٠٥ فضلاً عن أرتفاع حجم الإستثمارات القصيرة الأجل إذ بلغت (١١٥٥٦٩٣) ، لكن صافي التدفق النقدي بلغ (٢١٠١٦٣) سالباً نتيجة تحقق صافي تدفق نقدي سالب من الأنشطة الأستثمارية بلغ (١١٥٥٣٥١) . أما سنة ٢٠٠٦ فقد حقق المصرف صافي تدفق نقدي موجباً بلغ (١٩٦٨٠) نتيجة زيادة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية على التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية

٤-إنَّ أعلى حجم للتدفقات النقدية الداخلة للمصرف هي نتيجة إيرادات الإستثمارات وأعلى حجم للتدفقات النقدية الخارجة هي نتيجة التوسع في حجم الإستثمارات .

التوصيات

١. ضرورة أهتمام أدارات المصارف في متابعة إعداد كشف التدفق النقدي بالطريقة المباشرة وغير المباشرة وفقاً للمعيار الدولي السابع والقاعدة المحاسبية المحلية (٧) وتعليمات البنك المركزي ولجنة إعادة هيكلة المصارف الحكومية ويرفق مع الحسابات الختامية لتدقيقهِ من مراقب الحسابات (إذ نص المعيار الدولي للتدقيق رقم ٥٧٠ بأن على المدقق الأخذ بالاعتبار الأسس التي ترتكز عليها أعداد التدفقات النقدية ومقارنة المعلومات التأريخية مع المعلومات المتوقعة والتأكد من صحة إجراءات إعداد كشف التدفق النقدي) . وينبغي إعداد كشف التدفق النقدي شهرياً مما يقدم رقابة جيدة لحجم السيولة والحد من مخاطرها .

٢. عدم منح القرض والتسهيلات الإئتمانية الى الزبائن دون تقديم كشف التدفق النقدي ودراستهِ وتحليلهِ من لدن قسم الإئتمان وإدارة التدفقات النقدية والقسم المالي ، مع تدقيق القوائم المالية الخاصة بالزبون من التدقيق الداخلي.

٣. وجود رقابة إئتمانية لمتابعة مخاطر الإئتمان والحد منها من خلال وضع سياسة إئتمانية لتقدير كمية الإئتمان الواجب منحهِ ومتابعة سجلات الزبائن وشروط الإئتمان .

٤. دعوة إدارة مصرف الرشيد الى إعداد الموازنة النقدية التي تبين العجز والفائض النقدي لمواجهة الأول وأستثمار الثاني . وتطبيق تعليمات التنصيف الإئتماني وتصنيفات السيولة المصرفية ، وتطبيق التقنيات الحديثة ومراجعة النظام المحاسبي للمصرف لوجود أخطاء وتكرار مبالغ تحت حسابات مختلفة ومنها رواتب المتقاعدين ومخاطر الإئتمان .

٥. دراسة حالة الزبائن المالية ومتابعة عملية منح القرض حتى سداد أصل القرض مع فوائدهِ وأعتماد نظرية الدخل المتوقع في إدارة السيولة .

٦. تنظيم الدورات التدريبية لتعريف المشاركين بكشف التدفق النقدي وأهميتهِ وخطوات إعداده لضعف خبرة منتسبي المصرف بذلك وقلة معلوماتهم عن الكشف.

مصادر البحث

القرآن الكريم

المصادر العربية

أولاً / التقارير والقوانين والوثائق الرسمية :

- الحسابات الختامية لمصرف الرشيد للسنوات ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ،٢٠٠٦
- القاعدة المحاسبية العراقية (٧) الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق
- قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧
- قانون المصارف العراقي رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٤
- قانون مصرف الرشيد رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٨
- اللائحة الإرشادية الصادرة من البنك المركزي العراقي في ٢٠٠٥/١٢/٢٧
- المعيار الدولي السابع الصادر من مجلس المعايير المحاسبية

ثانياً / الكتب العربية :

١- باز ، فريدي (١٩٨٦) أدارة الإئتمان وتقويم المخاطر ، دار الأتحاد بيروت لبنان .

٢- الحبيطي ، قاسم محسن ويحيى ، زياد هاشم (٢٠٠٢) ، تحليل ومناقشة القوائم المالية ، دار الكتب والوثائق بغداد – العراق .

٣- حسين ، أحمد حسين علي (٢٠٠٦) أعداد وتحليل وتفسير القوائم المالية المحاسبية ، المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة–الأسكندرية .

٤- حشاد ، نبيل (٢٠٠٥) دليلك الى أدارة المخاطر المصرفية بازل ٢ سويسرا.

٥- حماد ، طارق عبد العال (٢٠٠٦) ، التقارير المالية ، الدار الجامعية القاهرة .

٦- الحيالي ، وليد ناجي (٢٠٠٤) ، التحليل المالي ، دار حنين عمان – الأردن .

٧- الخلايلة ، محمود عبد الحليم (٢٠٠٤) ، التحليل المالي بأستخدام البيانات المحاسبية طبعة ٣ مطابع الدستور التجارية عمان – الأردن

٨- الديسيطي ، محمد عبد القادر وباسيلي ، مكرم عبد المسيح (٢٠٠٦) ، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال ، دار المريخ للنشر الرياض .

٩- الشماع ، خليل محمد حسن (١٩٩٧) ، أدارة المصارف ، مطبعة الزهراء بغداد .

١٠- شمخي ، حمزة والجزراوي ، أبراهيم (١٩٩٨) ، الأدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في أتخاذ القرارات طبعة ١ ، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان – الأردن .

١١- عبود ، سالم محمد (٢٠٠٨) ، أدارة الكلفة في النشاط المصرفي ، دار المرتضى للطبع والنشر والتوزيع .

١٢- قياسة ، فراس (٢٠٠٦) فهم التقارير المالية في المحاسبة والأدارة طبعة ١ ، شعاع للنشر والعلوم حلب – سوريا .

١٣- اللوزي ، سليمان أحمد وزويلف ، مهدي حسين (١٩٩٧) ،أدارة البنوك ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان – الأردن .

١٤- هندي ، منير أبراهيم (٢٠٠٤) ، الأدارة المالية طبعة ٦ ، المكتب العربي الحديث الأسكندرية .

ثالثاً / البحوث ورسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه :

١- الإمارة ، ضمياء محمد جواد (٢٠٠٧) ، مسؤولية المدقق الداخلي في تقييم أدارة المخاطر المصرفية ، رسالة ماجستير كلية الأدارة والأقتصاد / بغداد .

٢- أوراها ، واثب توما (١٩٩٩) ، القاعدة المحاسبية (٧) كشف التدفق النقدي بحث دبلوم مراقب حسابات / بغداد .

٣- الحميري ، بشار عباس حسين (٢٠٠٦) ، أثر أدارة التدفقات النقدية على الأداء المصرفي ، رسالة ماجستير كلية الأدارة والأقتصاد / كربلاء .

٤- الشمري ، مشتاق طالب عبد الأمير (٢٠٠٦) ، دور التحليل المالي في تقويم النشاط والمركز المالي ، المعهد العربي للمحاسبيين القانونيين / بغداد .

٥- عبد العزيز ، محمد وليد (٢٠٠٨) ، أدارة المخاطر المصرفية وأمكانية تطبيق مقرارات بازل ٢ ، أطروحة دكتوراه المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية / بغداد .

٦- عمارة ، تيجاني بن عثمان (١٩٩٧) ، دور قائمة التدفقات النقدية في أتخاذ القرارات رسالة ماجستير كلية الأدارة والأقتصاد / المستنصرية .

٧- ، زيد غسان (٢٠٠٧) أثر كفاية رأس المال المصرفي في المخاطرة والعائد بأستخدام أنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية ،بحث دبلوم عالي معادل للماجستير المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية / بغداد .

٨- المغازجي محمد ، محمد أبراهيم (٢٠٠٨) ، حماية الودائع في أطار المخاطر المصرفية بحث دبلوم عالي معادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / بغداد .

٩- الوتار ، صادق عبد الجبار (١٩٩٨) ، قائمة التدفق النقدي وسياسة أدارة النقدية ، المعهد العربي للمحاسبيين القانونيين / بغداد .

رابعاً / الدوريات :

مجلة إتحاد المصارف شباط / ٢٠٠٤ العدد ٢٧٩ ،آذار /٢٠٠٤ العدد ٢٨٠ ، آب / ٢٠٠٥ العدد ٢٩٧ ، مجلة إتحاد المصارف تشرين ٢ / ٢٠٠٥ العدد ٣٠٠ .

المصادر الأنكليزية :

1- Carcello , williams , haka , bettner (2006) , financial accounting 12 ed , Irwin hill .

2- Hample , george h. &simonson , donald g. (1994) , bank mangement 5th , published by john wiley& sons new york .

3- Kieso , donald E. , jerry J. weygandtpaul D. kimmel (2000) 3ed financial accounting .

4- Marcus , myers , brealey (2001) , fundamentales of corporate finance 3th ed

5- Rose , peter S. (1999) , commercial bank management , mc graw hill irwin .